مستقبل العلاقات الاقتصادية العربية - التركية في ضوء التوتر التركي ـ السوري*

أحمد عمر الراوي**

ABSTRACT

The Future of Turkish- Arab Economic Relations in the Light of the Crisis between Syria and Turkey

Throughout the past twelve centuries, the relations continued between the Arabs and the Turks in the context of the Islamic civilization. Nevertheless, the economic relations started only in the late sixties of this century, developed more and encompassed the rest of the Arab countries in the eighties.

This paper sheds light on the quality and development of these relations in general, the policies governing them and their impact on the relationship between Turkey and Syria in particular.

To clarify those developments the paper handles five main issues: The characteristics of the Turkish economy, internal political trends and its reflections on the economic relations, the impact of the ideological variable on Turkey's economic relations, the Turkish-Arab economic cooperation (commerce, investment, loans and grants from Arab Funds, energy and water).

The paper gives a special emphasis to the fifth issue, namely, the current crisis between Turkey and Syria. In this respect it offers several proposals to ease the strain between both countries such as:

- Integrating policies of all Arab countries against the Turkish threats towards some Arab countries.
- An arrangement should be performed between Syria & Iraq concerning water policy.
- Creating a suitable atmosphere for economic cooperation between Turkey and the Arab countries.

* بحث قدم للحلقة النقاشية التي نظمها مركز دراسات وبحوث الوطن العربي تحت عنوان (التهديدات التركية لسوريا وانعكاساتها على الأمن القومي العراقي بتاريخ ١٧/١٠/١٩٩٨) .

** باحث بمركز بحوث ودراسات الوطن العربي – الجامعة المستنصرية بغداد – مكتب بريد الجامعة المستنصرية .

المقدمة :

بالرغم من أن العرب والأتراك على صلة مستمرة منذ أثنى عشر قرناً ضمن إطار الحضارة الإسلامية التي أغنت حياتهم المشتركة بشتى الحقول والميادين ، إلا أن العلاقات الاقتصادية العربية – التركية المعاصرة جاءت متأخرة بعض الشيء لأسباب سياسية واقتصادية ، نتيجة لما تسعى إليه تركيا وبصورة حثيثة للاندماج بالغرب ، وذلك منذ قيام الجمهورية الكمالية في العشرينات ، متجاهلة كونها دولة شرقية – إسلامية . الأمر الذي أبعدها سياسياً واقتصادياً وثقافياً عن الأقطار العربية .

وقد ظلت هذه السمة تصبغ العلاقات العربية – التركية حتى منتصف الستينات حيث حدث تغيير في سياسة تركيا تجاه الأقطار العربية ، تخفيفاً لعزلتها الدولية الناجمة عن الأزمة القبرصية وحاولت أن تقيم علاقات اقتصادية مع الدول العربية ومنها العراق ودول الخليج ، إلا أن هذه العلاقات ظلت محدودة . وفي عقد السبعينات حدث تطور آخر في العلاقات الاقتصادية مع العرب بشكل عام ومع العراق بشكل خاص ، وكان في مقدمة الأنشطة الاقتصادية توقيع اتفاقية أنبوب النفط العراقي المار عبر أراضيها إلى البحر المتوسط عام ١٩٧٢ . وفي الثمانينات شهدت العلاقات الاقتصادية العربية – التركية تطورا شمل معظم القطاعات الاقتصادية .

إذا ما هي طبيعة العلاقات ومدى تطورها خلال العقدين الماضيين ؟ وما هي طبيعة العلاقات السياسية التي كانت تحكمها ؟ وهل يمكن أن تتأثر هذه العلاقات في ضوء تهديدات تركيا الأخيرة لسوريا ؟

هذا ما سيحاول البحث الإجابة عليه للوقوف على مستقبل العلاقات الاقتصادية العربية في ضوء مستجدات السياسة التركية الراهنة والمستقبلية .

(١) : طبيعة الاقتصاد التركي :

على الرغم مما حققته تركيا منذ عام ١٩٨٣ من تطور اقتصادي في قطاعات عدة كالصناعة والصادرات ، إلا أنها تعاني مشكلات اقتصادية واجتماعية . ومن بين المؤشرات المعبرة عن هذه المشكلات ارتفاع معدلات التضخم وتدهور سعر الصرف وارتفاع نسبة البطالة وعجز الموازنة العامة والعجز التجاري . والجدول التالي يوضح بعض المؤشرات عن الوضع الاقتصادي التركي[١] .

جدول (١)

مؤشرات حول مشكلات الاقتصاد التركي

المؤشر الاقتصادي	السنة	المقدار	النسبة
البطالة	١٩٩٥	١,٥٧٣ مليون فرد	١١% من إجمالي القوى العاملة
معدل التضخم	١٩٩٦	----	
الدين الداخلي	١٩٩٦	٣١٤٩ تريليون ليرة تركية	
الدين الخارجي	١٩٩٦	٧٩,٨ مليار دولار	
عجز الموازنة العامة	١٩٩٦	١٢١٨ تريليون ليرة تركية	
سعر الصرف	حزيران ١٩٩٧	١٥٥,٢٣٥ ليرة / دولار	
الاستثمارات الأجنبية المباشرة	أيلول ١٩٩٦	١١٠٨ مليون دولار	
إجمالي الصادرات	١٩٩٦	٢١,٤٦ مليار دولار	
إجمالي الواردات	١٩٩٦	٤١,٩٤ مليار دولار	
عجز الميزان التجاري	١٩٩٦	١٨,٤٨٠ مليار دولار	
التكلفة الإجمالية لتحديث القدرات العسكرية	٢٠٠٢/٩٧	٣١,٠٠ مليار دولار	

المصدر : د. جلال عبد الله معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت آيار ١٩٩٨، ص ٢١٣ .

يلاحظ من خلال هذه المؤتمرات حجم المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد التركي وخاصة في مجالات الديون الخارجية وعجز الموازنة العامة .

لذلك نجد أن هذه المشكلات قد عملت على تغيير نهج السياسة التركية وخاصة تجاه العراق وخصوصا منذ مطلع ١٩٩٤ ، بعد أن وقفت تركيا في صف

التحالف العدائي وطبقت الحظر الاقتصادي بجميع مجالاته ، بل ذهبت أبعد من ذلك بتخفيض مياه نهر الفرات إلى مستويات متدنية بلغ معدلها خلال الفترة ١٩٩٤/٩١ نحو ١٢,٤ مليون من أصل ١٨,٥ مليار م^{٣} قبل فرض الحصار على العراق[٢] وأخذت بعد هذا التاريخ تظهر تصريحات لمسئولين أتراك بالمطالبة برفع الحظر الاقتصادي عن العراق ولاسيما أن هذا الحظر قد ألحق بتركيا خسائر اقتصادية كبيرة[٣] ، وقد تم فعلاً استئناف جزئي للتجارة بين العراق وتركيا . وفي عام ١٩٩٥ تم توقيع بروتوكول للتعاون التجاري والصناعي وتشكيل غرفة تجارة مشتركة توجها إعادة تشغيل أنبوب النفط ضمن اتفاق النفط مقابل الغذاء والدواء[٤] .

وتدرك تركيا جيدا أهمية علاقاتها الاقتصادية مع الأقطار العربية عامة والعراق بصورة خاصة ، حيث بلغت نسبة الصادرات التركية للأقطار العربية خلال الفترة ٨٠/١٩٩٠ ٢٣,٦% من إجمالي الصادرات التركية ، لكن انخفضت هذه النسبة إلى ٨,٨% عام ١٩٩٤ نتيجة مواقف تركيا السياسية المعادية لعدد من القضايا العربية وفي مقدمتها التدخلات العسكرية المستمرة في شمال العراق والتهديدات المستمرة لسوريا وتوتر علاقاتها مع ليبيا .

(٢) : الأوضاع التركية وانعكاساتها على العلاقات الاقتصادية :

تعد المشكلة الكردية التي ينعتها الساسة الأتراك بمشكله الإرهاب في رأس أولويات التحرك السياسي والعسكري التركي داخليا وخارجيا . لذلك نجد تركيا قد ركزت على مسألة الإرهاب في علاقاتها السياسية والاقتصادية مع الدول العربية والإقليمية . حيث قامت بعمليات عسكرية واسعة النطاق داخل الأراضي العربية ، بحجة مكافحة الإرهاب والعمل على مهاجمة مقرات حزب العمال الكردى – التركي P. K. K وملاحقة عناصره داخل الأراضي العراقية . وقد كان للتنسيق التركي – الإسرائيلي دور في هذه العمليات . إذ عد ذلك أول تطبيق فعلي للاتفاق الموقع بين تركيا والكيان الصهيوني عام ١٩٩٤[٥] . كما تحاول تركيا الاستفادة

من خبرة الكيان الصهيوني بإقامة منطقة آمنة في شمال العراق بعمق ٥-٢٠ كم شبيهة بتلك التي أقامتها إسرائيل في جنوب لبنان[٦] .

وفي شهر تشرين الثاني من عام ١٩٩٨ صعدت تركيا الموقف السياسي والعسكري مع سوريا وقامت بتهديدها بحجة دعمها لحزب العمال الكردي وإيوائها لقياداته .

إن قيام تركيا بالتشديد على مشكلاتها الداخلية بكونها مشكلات إرهابية وربطها مع القضايا المشتركة مع الجوار العربي كالمياه والحدود فضلا عن تعزيز تعاونها مع (إسرائيل) قد أضاف أخطاء جديدة تثير مزيدا من الحساسية المزمنة مع العرب . وكان على تركيا أن تستفيد من متغيرى المياه والنفط ليكونا مدخلا إيجابيا في علاقتها مع الدول العربية ، مما يجعل لها دورا مؤثرا في محيطها الطبيعي بالمنطقة .

(٣) : المتغير الأيدلوجي في علاقات تركيا الاقتصادية :

لقد كان للمتغير الأيدلوجي للنظام السياسي التركي تأثير واضح على الصعيد السياسي والاقتصادي ، حيث قامت تركيا ومنذ عام ١٩٧٠ بتوقيع اتفاقية مع السوق الأوربية ، والتي بموجبها تهيئ تركيا نفسها للانضمام للمجموعة الأوربية . وهى خطوة تسعى إليها دوما من خلال التكامل مع الغرب سياسيا واقتصاديا .

وكان للمؤسسة العسكرية التركية دور أساسى في تبني هذا المنظور الأيدلوجي والسعي لتطبيقه ، حيث تعد تركيا النموذج للدولة التي يلعب فيها الجيش دورا مهما في حياتها السياسية من خلال مجلس الأمن القومي التركي ، الذي أسس بموجب المادة ١١١ من دستور عام ١٩٦١[٧] . ويضم في عضويته رئيس الأركان العامة وقادة القوات المسلحة فضلاً عن وزارة الخارجية والداخلية والمواصلات[٨]. وعليه نجد أن القرارات التركية تتخذ على الدوام من قبل هذا المجلس . وكان لأعضائه من العسكريين الدور الكبير في صناعة القرار السياسي والاقتصادي التركي ووفق هذا المنهج حاولت تركيا تعظيم دورها في الشؤون الاقتصادية

الشرق أوسطية عبر التنسيق التركي – الغربي دولياً والتنسيق التركي – الإسرائيلي إقليمياً . مع العمل على تعطيل القدرات الاقتصادية للدول العربية ، واحتواء أى ممكنات لتنسيق اقتصادي عربي – عربي[٩] . كما قامت بالمشاركة الفعلية في السياسات الغربية تجاه الدول العربية ولاسيما ضد العراق بمشاركتها بعدوان عام ١٩٩١ . كذلك وقعت عدداً من الاتفاقات العسكرية والاقتصادية مع إسرائيل عام ١٩٩٦ شملت ثلاث اتفاقيات تضمنت تبادل الخبرات والتنسيق المعلوماتي والأمني بينهما . أما على الصعيد الاقتصادي ، فقد أسس مجلس العمل التركي – الإسرائيلي لتحقيق إمكانات التعاون الاقتصادي بين الجانبين . وقد عزز هذا الاتفاق بزيارة الرئيس التركي سليمان ديميرل في ١١ آذار ١٩٩٦ لإسرائيل . وقد ترتب على هذه الزيارة توقيع عدد من الاتفاقيات الاقتصادية ومنها اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين والاتفاقية الخاصة بالاستثمارات الإسرائيلية في مشروع الكاب[١٠] .

(٤) : العلاقات الاقتصادية التركية العربية :

لقد تجاوزت العلاقات الاقتصادية والتجارية بين تركيا والوطن العربي في حجمها العلاقات الاقتصادية العربية البينية ، حيث كان العراق يعد في مقدمة الدول العربية في حجم التبادل التجاري مع تركيا ثم تأتي السعودية وليبيا وبلدان الخليج العربي ولم تقتصر هذه العلاقات على التبادل التجاري وإنما شملت الاستثمارات والمساعدات المالية وفيما يأتي أهم أنشطتها الاقتصادية :

(٤-١) التبادل التجاري (حركة السلع) :

اعتبارا من عام ١٩٨٠ اعتمدت تركيا سياسة تشجيع صادراتها لتلافي العجز في ميزانها التجاري . وبذلك نجد أن الصادرات التركية للأقطار العربية قد تطورت خلال عقد الثمانينات لتبلغ في حجمها نحو ٢٠٦٠٤ مليون دولار تمثل ربع صادرات تركيا تقريبا خلال الفترة ١٩٨٠/١٩٩٠ منها ٦٦٦٤ مليون دولار إلى العراق خلال الفترة المذكورة . في حين بلغت الواردات التركية من الدول العربية نحو ٢٦٥٣٦ مليون دولار تمثل ما نسبته ٢١,٣٧% من إجمالي واردات تركيا خلال الفترة ذاتها ، منها نحو ١٣٣٤١,٣ مليون دولار بالعراق تمثل ما نسبته ٩,٩% من مجمل وارداتها وكما يشير إليها الجدول رقم (٢) .

إلا أن حركة التبادل التجاري هذه تراجعت خلال فترة التسعينات وبعد العدوان على العراق لتصبح صادرات تركيا للأقطار العربية ما مقداره ١٧٧٥ مليون دولار فقط خلال عام ١٩٩٤ تمثل ٨,١% من إجمالي الصادرات التركية خلال تلك السنة . كما أن الواردات التركية من الأقطار العربية قد انخفضت نسبتها إلى ٦,٧% خلال عام ١٩٩٤ بعد أن كانت ٢١,٣٧% وذلك لمحدودية التعامل مع العراق ولعلاقتها المتوترة مع عدد من الدول العربية الأخرى كسوريا وليبيا .

وبعد عام ١٩٩٥ استأنفت حركة التبادل التجاري مع الدول العربية حيث استفاد الاقتصاد التركي كثيراً من تصدير النفط العراقي ضمن اتفاق النفط مقابل الغذاء حيث ذكرت وزارة التجارة التركية أن صادرات النفط العراقي إلى تركيا بلغت ١٨,٦ مليون برميل مما ساعد على زيادة التجارة بين البلدين إلى ما يتراوح بين ٣٠٠ – ٥٠٠ مليون دولار خلال هذه المرحلة ومن المتوقع استمرار هذا التطور حيث تم في ١٩٩٧/٨/٢٠ إبرام عقد لشراء ١٥,٣ مليون برميل من نفط العراق . كما احتلت السعودية عام ١٩٩٥ المرتبة الثامنة بين شركاء تركيا الأساسيين في مجال الصادرات متقدمة على الصين وإيران وبعض دول الاتحاد الأوربي وارتفع ترتيبها في العام نفسه إلى المركز السادس في مجال الواردات . وسبقت في هذا الصدد بريطانيا وهولندا وإيران .

كذلك وقعت مصر مع تركيا في ١٩٩٦/١٠/٤ اتفاقية لزيادة حجم التجارة بينهما من ٤٥٠ مليون دولار عام ١٩٩٥ إلى مليارى دولار عام ١٩٩٧[١١] .

(٤-٢) الاستثمارات العربية في تركيا :

يرجع تاريخ الاستثمارات العربية في تركيا إلى عام ١٩٧٢ بافتتاح المشروع المشترك بين شركة بنزايتر التركية وشركة البتروكيماويات الكويتية وهو مصنع سماد البحر المتوسط وتمتلك الشركة الكويتية ٤٧,٢% من أسهم المشروع . ثم تم إنشاء البنك العربي – التركي عام ١٩٧٧ ، مشاركة بين الشركة الكويتية للاستثمار والبنك العربي الليبي بنسبة ٦٠% من رأس المال ومصرفيين تركيين بالنسبة الباقية . وفي عام ١٩٨١ قام البنك الإسلامي في جدة بتخصيص مبلغ قدره

٥,٤ مليون دولار للاستثمار في تركيا وبعد الإجراءات التي قامت بها تركيا في بداية الثمانينات بتشجيع الاستثمار الأجنبي، تأسست في عام ١٩٨٤ شركة سعودية

جدول رقم (٢)

الصادرات والواردات التركية للدول العربية والنسبة إلى الإجمالي

الدولة	١٩٨٠/١٩٩٠				١٩٩٤			
	الصادرات		الواردات		الصادرات		الواردات	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
العراق	٦٦٦٤	٧,٦	١٣٣٤١	٩,٩	١٤١	٠,٧	–	–
السعودية	٣٥٨٩	٤,١	٣٢٤٢	٢,٤	٩٠٩	٣,٤	١٦٢٩	٥,٣
الكويت	١٣٤٥	١,٥	١٢٠٢	٠,٩	–	–	–	–
الإمارات	١٦٧	٠,٢	٤٦٠	١,٣	–	–	٣٣٨	١,٤
سوريا	١١٠٩	١,٣	٢١٩	٠,٢	–	–	–	–
لبنان	١٠٨٢	١,٢	٥٣	٠,٠٣	–			
الأردن	١١٩٦	١,٤	٢٠٧	٠,١٥	دول			
مصر	١٣٥٨	١,٥	١٦٧	٠,١	شمال			
ليبيا	٢٠٦٢	٢,٣	٥٩٨٢	٤,٤	أفريقيا			
الجزائر	١٥٠٤	١,٥	١٠٩٥	٠,٨	٧٢٥	٤,٠		
تونس	٢٨٢	٠,٣	٣٤٦	٠,٢٥				
السودان	١٤٢	٠,٢	٥١	٠,٠٤				
أخرى	١٠٤	٠,٩	١٧١	٠,٩				
الإجمالي	٢٠٦٠٤	%٢٤	٢٦٥٣٦	%٢١,٣٧	١٧٧٥	%٨,١	١٩٦٧	٦,٧

المصدر : د. جلال عبد الله معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، آب ١٩٩٨الملحق .

تركية برأسمال ١٥٠ مليون دولار للاستثمار داخل البلدين وخارجها ثم في عام ١٩٨٥ أنشأت شركة سعودية شركة للاستثمار في قطاع الصناعات البتروكيماوية برأسمال ٥٠٠ مليون دولار . وفي عام ١٩٨٦ أنشئت في أسطنبول الشركة السعودية – التركية للاستثمار برأسمال ٥٠٠ مليون دولار . وفي العام نفسه بدأ العمل بمشروع مشترك وهو المشروع الكويتي / التونسي التركي لجمع الأسمدة في مدينة الإسكندرونة وبكلفة ٢٣٠ مليون دولار ساهم الجانب العربي بـ ٦٠% فيه . ويلاحظ بأن الاستثمارات العربية في تركيا قد تنوعت في مناهجها الاستثمارية ولم

تكن في قطاع معين مما يدل على أهمية هـذه الاستثمارات بالنسبة للاقتصاد التركي .

كما أن هناك أنشطة واسعة من قبل الشركات التركية في الأقطار العربية حيث شكلت ليبيا والسعودية والعراق أهم سوق لنشاط شركات المقاولات التركية في بداية التسعينات ثم بدأت أهميتها تقل تدريجياً نتيجة للحظر المفروض على العراق وليبيا إذ بلغت قيمة العقود التي نفذتها الشركات التركية في الأقطار العربية نحو ٩٠٥٢,٧ مليون دولار عام ١٩٨١ ارتفعت إلى ١٦٨٩٧,٣ مليار دولار عام ١٩٨٨ . وبلغ حجم العمالة التركية في الأقطار العربية عام ١٩٨٧ نحو ١٧٧,١٩٤ عاملا منهم ١٥٠ ألف عامل فى السعودية . وتقدر تحويلات العاملين الأتراك بنحو ٦ آلاف دولار/ فرد سنويا مقارنة بنحو ١٨٠٠ دولار في أوربا[١٢] .

(٤-٣) القروض والمساعدات المالية :

قدمت الصناديق العربية (صندوق الكويت وصندوق أبو ظبي وصندوق السعودية وبنك التنمية الإسلامي) خلال الفترة ١٩٨٦/٨٠ قروضا بمبلغ ١٥٣٠,٥٧ مليون دولار إلى تركيا ويأتي بنك التنمية الإسلامي في المقدمة إذ قدم نحو ٥٨١ مليون دولار أى بنسبة ٥٦,٤% ثم يليه الصندوق السعودي بمبلغ ٣٣٢,١١ مليون دولار ، ومن ثم الصندوق الكويتي بمبلغ ٨٩,٥٧ مليون[١٣] . وقد استخدمت هذه القروض في تمويل الإسكان وإصلاح المناطق الحضرية ومشاريع الطاقة والسكك الحديدية والبنية الارتكازية والصادارت التركية .

كما قدم قرض من قبل الشركة المصرفية العربية بمبلغ ١٩ مليون دولار لتمويل سد كيمراكينة عام ١٩٨٦ . كما قدمت مصارف كويتية عدة قروض بلغت نحو ٩٠ مليون دولار لتمويل استيراد تركيا من نفط الكويت[١٤] .

كما قامت الدول العربية الخليجية بتقديم المساعدات بعد عام ١٩٩١ لتركيا بمقدار ٥٠٠ مليون دولار كتعويض عن خسائرها المالية من جراء تطبيقها للحظر الاقتصادي على العراق[١٥] منها ٣٠٠ مليون دولار خسائر عن مرور النفط

العراقي عبر أراضيها ، إضافة إلى ١٧٠ مليون دولار كتعويض عن توقف تحويلات العاملين الأتراك في الأقطار العربية[١٦] .

(٤-٤) التعاون في مجال الطاقة الكهربائية :

لقد تم التوقيع عام ١٩٩٣ على اتفاقية الربط الخماسي للطاقة الكهربائية بين تركيا والأقطار العربية (العراق ، سوريا ، الأردن ، مصر)[١٧] على أن يكون الربط بين تركيا ومصر والأردن عام ١٩٩٧ ، وبين سوريا والعراق عام ١٩٩٨ وعلى أن يتم الربط في مرحلة ثانية بينّ تركيا والعراق وسوريا عام ٢٠٠٢م .

وقد وافق الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية وبنك التنمية الإسلامي على تمويل المشروع الذي تقدر كلفته بمليار دولار[١٨] .

وكما يتضح من تحليل العلاقات الاقتصادية العربية – التركية فإنها كانت تتسم بالآتي :

- أن التجارة العربية – التركية غير مقسمة على العموم فالأقطار العربية تصدر مواد أولية (نفط وغاز) وتستورد بضائع تركية (سلع مصنعة ومواد غذائية) .
- أن الاستثمارات العربية في تركيا ليست بقليلة وتمثلت بالاستثمار في قطاعات مختلفة منها قطاع الصناعة والتشييد والقطاع المالي والصيرفة .
- يعمل عدد كبير من القوى العاملة التركية في الدول العربية ولا يوجد عمال عرب في تركيا .
- لنشاط الشركات التركية دور بارز في أعمال المقاولات في الأقطار العربية ، إلا أن الشركات العربية يكاد نشاطها لا يذكر .

(٥) : في مجال المياه :

أن موضوع المياه له جانب مهم في العلاقات الاقتصادية والسياسية بين تركيا والأقطار العربية ، وسيتم تناول هذه المسألة من ثلاثة أوجه هي :

- مشروع الكاب GAP وتأثيراته السلبية على التنمية الزراعية العربية .
- التهديدات التركية باستخدام المياه كسلاح ضد الأقطار العربية .
- إقرار تركيا لمبدأ بيع المياه مقابل النفط .

(٥-١) مشروع جنوب شرق الأناضول GAP :

إن سياسة تركيا المائية من خلال مشروع الكاب تسعى إلى استغلال مياه نهر دجلة والفرات بحجة تطوير منطقة جنوب الأناضول . ويعتبر المشروع المذكور مشروعا ذا أوجه متعددة الجوانب والأغراض ، تهدف تركيا منه تحقيق أهداف اقتصادية وسياسية واجتماعية ، ويتكون المشروع من ١٣ مشروعا رئيسيا على نهرى دجلة والفرات ويشتمل على عدد من السدود الكبيرة والأبنية والخزانات ومشروعات الرى[١٩] . إذ تقدر المساحات التي سيرويها بحدود ٦,٥٦٤ مليون دونم ، منها ٤,٣٣ مليون دونم على الفرات ويولد طاقة كهربائية تقدر بنحو ٢٦ مليون ميجاواط / ساعة [٢٠].

إن إصرار تركيا على تنفيذ مشروعاتها ضمن الكاب دون الاتفاق مع الأطراف العربية (سورية والعراق) أو حتى التشاور بشأنها ، أخذت تتعدى الأهداف التنموية المتعلقة بتطوير جنوب الأناضول إلى أبعاد سياسية تمكنها من استخدام ورقة المياه كورقة ضغط ضد العرب لتحقيق أهداف سياسية واقتصادية وربما عسكرية . وما يؤيد هذا القول إصرار تركيا على تنفيذ هذه المشروعات بالرغم من الجوانب السلبية التي تعكسها على التنمية الزراعية العربية ، وفيما يأتي أهم الآثار المترتبة عن إنشاء مشروعات تركية على نهرى دجلة والفرات :

أولا : التأثير على الموارد المائية لنهرى دجلة والفرات حيث إن وارد الفرات قد شهد انخفاضا كبيرا في عام ١٩٧٤ عند ملء خزان كيبان ، إذ وصل إلى ٩,٣ مليار م^3[٢١] . ثم قامت تركيا بحبس شبه كامل لمياه هذا النهر عام ١٩٩٠ ولمدة شهر عندما قامت بتشغيل سد أتاتورك إذ انخفض التصريف عن معدله قبل التخزين والبالغ نحو ٧٤م^3 / ثا إلى نحو ٧٥,٥م^3 / ثا ، أثناء التخزين[٢٢] . مما أثر على وارد النهر حيث انخفض وارده من نحو ٢٨,٥ مليارم^3 إلى ٨,٩ مليارم^3 عام ١٩٩٠ واستمر هذا الانخفاض حيث لم يزد وارده خلال الفترة ١٩٩٤/٩١ عن ١٢,٤ مليارم^3[٢٣] .

ثانيا : تتيح المشروعات التركية على نهرى دجلة والفرات التحكم بتصريف النهرين المذكورين بإطلاق تصاريف بحسب حاجتها لتوليد الطاقة وبمقادير

تتراوح بين ٢٠٠-٢٠٠٠م٣ / ثا[٢٤] مما يصعب مع هذا التذبذب في إطلاق التصاريف إعداد خطة زراعية تنموية في كل من سوريا والعراق ، وكما يؤثر هذا التذبذب على حرمان العرب من التصاريف الطبيعية وعلى عملية تشغيل سدودهم ، هذا فضلا عما يمكن أن تقوم به تركيا من إحداث فيضان مصطنع بإطلاق تصريف عال يهدد المدن العربية .

ثالثا : أن إقامة هذه المشروعات سيؤدى إلى تدهور نوعية مياه نهرى دجلة والفرات نتيجة للأنشطة الصناعية والزراعية والصحية التي تقوم بها تركيا وصرف مخلفات هذه الأنشطة إلى مياه النهرين المذكورين . مما يؤثر على نوعية المياه الواردة إلى كل من سوريا والعراق ، حيث نجد أن نسبة الأملاح الذائبة قد ارتفعت في مياه نهر الفرات من ٤١٥ جزءا بالمليون عام ١٩٨٠ إلى ٧٩٢,٥ حتى عام ١٩٩٠ ، ويتوقع أن تصل إلى أكثر من ١٥٠٠ جزء باستكمال باقي المشروعات التركية[٢٥] ، وذلك عند الحدود العراقية التركية في حين أن الحد المسموح به يجب أن لا يتجاوز ١٢٠٠ جزء لكل مليون جزء .

رابعا : إن انخفاض الوارد المائي لكل من سوريا والعراق سيؤثر قطعا على إمكانية تنمية الزراعة وخاصة في العراق لأن هناك نحو ٢٢ مليون دونم لا يزرع منها الآن سوى ٨,٧ مليون دونم ولذلك فإن إمكانية التوسع بالزراعة المروية بالعراق سيكون محدودا ولا يتجاوز على أفضل التوقعات ١٤ مليون دونم عام ٢٠٠٠م سينخفض إلى ٨,٩ مليون دونم باستكمال المشروعات التركية عام ٢٠٢٠م مما ينعكس سلبا على إمكانية تحقيق الأمن الغذائي الوطني[٢٦] .

(٥-٢) التهديدات التركية باستخدام المياه كسلاح ضد العرب :

رغم النفى التركي الرسمي المتكرر لإمكانية توظيف المياه لأغراض سياسية في علاقتها مع كل من سوريا والعراق ، إلا أنه من الناحية الفعلية استخدمت تركيا هذا لاسيما مع مواصلتها لإنجاز مشروع الكاب دون التوصل إلى اتفاق حول اقتسام مياه نهرى دجلة والفرات وتنظيم استغلالها في الوقت الذي

وقعت فيه تركيا ١٣ اتفاقية وبيان مشترك ابتداء من معاهدات لوزان الموقعة بين تركيا ودول الاحتلال (فرنسا وبريطانيا) عام ١٩٢٠ ومرورا بمعاهدة لوزان الثانية ١٩٢٣ بين تركيا والحلفاء وانتهاء بالبيان المشترك الذي صدر بدمشق عام ١٩٩٣ بعد زيارة رئيس وزراء تركيا لسوريا مما يعكس اعترافا تركيا بالطابع الدولي لنهرى دجلة والفرات الذي ترفضه تركيا(٢٧) .

وتعترف المصادر التركية ذاتها بأن هناك وجهتي نظر بين الأوساط المسؤولة في تركيا ، تدعو الأولى منها إلى استخدام المياه كسلاح للضغط على سوريا ، ووجهة النظر هذه تدعمها المؤسسة العسكرية ، أما وجهة النظر الأخرى فتدعو إلى الفصل بين المسائل السياسية والاقتصادية ويتبناها أصحاب الفكر والسياسة . وما يثير القلق هو ما صرحت به رئيسة الوزراء السابقة عام ١٩٩٣ بشأن قدرة تركيا على حبس مياه الفرات لمدة تقارب العامين بعد اكتمال بناء النفق الثاني لسد أتاتورك والبالغ طوله ٢٠ كم وقطره ٧ م ، بينما النفق الأول عبارة عن قناة متفرعة من السد تساعد على حبس المياه لمدة ١١٠ يوما . كما يؤكد خطورة الموقف ما طرحه الأتراك لسوريا في نفس العام بأن السدود التركية لا تتمكن من احتجاز كل مياه الفرات ، لأنها مضطرة من الناحية الفنية لتصريف جزء منها بمقدار ٣٥٠م^3/ ثانية أى باكتمال مشروع الكاب لا يمكن لتركيا الإيفاء بتعهدها بتصريف ٥٠٠م^3 / ثانية بموجب اتفاقية ١٩٨٧(٢٨) . بمعنى أن إجمالي الوارد لكل من العراق وسوريا لا يتجاوز ١١ مليار م^3 سنويا .

كما تقوم تركيا بربط قضية نهر الفرات بمشكلة نهر العاصي الذي ينبع من لبنان ويمر بسوريا ثم يصب في البحر عند الإسكندرونة بالرغم من أن وارده السنوي لا يتجاوز ٨٠٠م^3 سنويا مقارنة بنحو ٣٣ مليار م^3 لنهر الفرات . وتصر تركيا وكنوع من الضغط السياسي حول أى اتفاق بشأن الفرات أن يتم معه بالوقت نفسه اتفاق بشأن العاصي من أجل الحصول على اعتراف سوريا بسيادة تركيا على الإسكندرونة .

(٥-٣) إقرار مبدأ بيع المياه مقابل النفط :

تحاول تركيا إقرار مبدأ بيع المياه الذي طرحه عام ١٩٨٧ الرئيس التركي الراحل اوزال . وقد أثير الموضوع مجددا في أيلول من عام ١٩٧٧ عندما أصدر وزير دولة تركي بيانا ذكر فيه أن تركيا يجب أن تبيع مياهها من نهرى دجلة والفرات لجيرانها في الجنوب ، مما أثار ردود فعل من قبل العراق وسوريا . وقامت الأخيرة بانتقاد مشروع (السوق الدولية للمياه) المطروح أمام (مؤتمر مياه العالم وتمويل مشروعات المستقبل) المنعقد باسطنبول في أيلول ١٩٩٧ ، ودعت الأقطار العربية المؤتمر لأن يساهم في إيجاد رأى عام دولي لمصلحة تركيا حول بيع مياهها للآخرين .

وهذا يعد تطورا في السياسة المائية التركية ولمبدأ بيع المياه ، حيث كانت تركيا تعلن عن بيع مياهها من أنهارها الوطنية كنهر سيحون وجيحون من إطار مشروع السلام كما أن مجرد إثارة الموضوع يعبر عن وسيلة ضغط على سوريا والعراق .

(٦) : توتر العلاقات التركية ـ السورية والموقف العربي المطلوب :

إن التوتر في العلاقات السورية – التركية الأخيرة لم تكن وليد اليوم وإنما يعود إلى بداية الثمانينات ، عندما بدأ حزب العمل الكردي عملياته العسكرية في عام ١٩٨٤ وأخذت العلاقات بالتوتر نتيجة لاتهام تركيا لسوريا بإيواء وتدريب ودعم مقاتلي الحزب المذكور ، وصعدت تركيا الموقف أكثر من مرة في الأعوام ١٩٨٦ ، ١٩٩٣ ، ١٩٩٦ حيث كانت دائما تربط قضية الأكراد بقضية المياه . إذ أعلنت تركيا عام ١٩٨٦ بأن سوريا أرسلت مجموعة من عناصر الحزب المذكور لنسف سد أتاتورك[٢٩] ، وعاودت الاتهامات وتصعيد الموقف في عامى ١٩٩٣ ، ١٩٩٦ وكان هذا التصعيد الأخير متزامنا مع اعتراضات كل من سوريا والعراق على إنشاء سد بيرجيك . وبعد توقيع اتفاقية التعاون العسكري عام ١٩٩٦ مع الكيان الصهيوني أخذت التحذيرات الصادرة عن المسؤولين الأتراك لسوريا تتوالى وعلى أعلى المستويات . وقد أيدت أمريكا موقف تركيا بتحذير سوريا من مساعدة حزب العمال الكردي ودعمها بحجة مكافحة الإرهاب .

وقد يمكن تفسير تأزيم تركيا لعلاقاتها مع سوريا بأنه جزء من دورها في استراتيجية أمريكية – إسرائيلية تهدف الضغط على سوريا حتى تبدى مرونة أكبر في قضية المياه وقضية التسوية في الشرق الأوسط .

ولكن تبقى هنالك عدة تساؤلات حول ما تؤدي إليه هذه التوترات من انعكاسات سلبية في العلاقات الاقتصادية العربية التركية ؟ وهل يمكن للعرب اتخاذ موقف اقتصادي موحد ضد تركيا في حالة عدوانها على سوريا ؟ وهل تحاول تركيا من تصعيدها للموقف الضغط السياسي لتجنب أى تضحية اقتصادية إضافية لما تحملته من جراء مشاركتها بالعدوان الثلاثى على العراق ؟

من المعروف أن الدعوة إلى تحقيق مصالح اقتصادية بين العرب وتركيا يكون من الناحية الاقتصادية مفيدا جدا بناء على حسابات الكلفة والميزة النسبية . ولكن هذا لا يمنع من تطور العلاقات بشكل غير متوازن قد يؤدي إلى تبعية العرب لتركيا وهنا ستكون المخاطر مزدوجة نتيجة لما يمكن أن تقوم به تركيا سواء بإرادتها أو تحت ضغط أوربي – أمريكي باستخدام المصالح الاقتصادية كسلاح ضغط ضد العرب ، وهذا ما فعلته تركيا عندما قامت بقطع أنبوب النفط العراقي خلال أم المعارك رغم العلاقات الاقتصادية الجيدة بين العراق وتركيا قبل العدوان عام ١٩٩١ .

ولكن يبقى الطرح بإقامة علاقات سياسية واقتصادية مع تركيا وتطويرها قائما باعتبار تركيا دولة جوار تربطها بالمنطقة العربية روابط تاريخية وثقافية ودولية . لذلك قد تبدو التدابير المطلوبة متناقضة بعض الشيء ، كالدعوة إلى تدعيم العلاقات الاقتصادية العرّبية – العربية ، وخصوصا بين العراق وسوريا كوسيلة للتأثير في السياسة التركية وكذلك دعوة الأقطار العربية لاستخدام الجانب الاقتصادي مع تركيا للغرض ذاته . وبنفس الوقت إعطاء الشركات التركية الكبرى ذات التأثير على صانعي القرار فرصة تنفيذ مشاريع في الوطن العربي . والتأثير في الرأى العام التركي وخاصة جماعات المصالح ورجال الأعمال واتحاد الغرف والنقابات لحماية المصالح المشتركة بين العرب والأتراك وضرورة العمل على

تطويرها دون السماح للجهات الأجنبية للتأثير عليها سلبيا خدمة لمصلحة الشعبين العربي والتركي .

الخلاصة :

تحاول تركيا ربط مشكلاتها الداخلية ، ومنها المشكلة الكردية بمسألة الإرهاب . وعكس ذلك على علاقاتها مع الدول العربية متهمة إياها بمساندة ومساعدة الإرهاب من خلال إيواء ومساعدة مقاتلي حزب العمال الكردي P. K. K. . وقامت بشن حملات عسكرية واسعة النطاق في شمال العراق بمساعدة ومساندة الكيان الصهيوني كتطبيق فعلي للاتفاقية الموقعة بين تركيا وإسرائيل حول مكافحة الإرهاب عام ١٩٩٤ . كما قامت بتهديد سوريا في تشرين عام ١٩٩٨ . مما أضاف أخطاء جديدة للسياسة التركية أثارت مزيدا من الحساسية مع العرب – ولاسيما بعد التعاون الاقتصادي والعسكري مع إسرائيل . وكان على تركيا أن تعزز علاقاتها مع الدول العربية مستفيدة من العلاقات الاقتصادية كمدخل في تعزيز تلك العلاقات – وخاصة هناك علاقات اقتصادية جيدة مع كل من العراق ودول الخليج العربي – ولكنها سعت بجهود حثيثة للاندماج مع الغرب والمساهمة في سياساته العدوانية تجاه الأقطار العربية ، ومحاولة الضغط على العرب باستخدام ورقة الإرهاب والمياه لتعطيل واحتواء كل إمكانيات التنسيق بينها وبين الأقطار العربية .

ولمعالجة الموقف غير المستقر بين الدول العربية وتركيا يرى البحث إمكانية الأخذ بالنقاط التالية :

- السعي لخلق مفاهيم سياسية واقتصادية مشتركة بين تركيا والعرب لإشاعة الحوار المتفاهم المبني على تحقيق المصالح المشتركة .
- قيام الدول العربية بتوحيد مواقفها ازاء التهديدات التي تقوم بها تركيا ضد بعض الأقطار العربية باستخدام العوامل الاقتصادية في مواجهة ذلك حفاظا على الحقوق والسيادة العربية .
- قيام سوريا والعراق بتوحيد مواقفهما تجاه سياسة تركيا حول المياه وإجبار تركيا للاتفاق على تقسيم عادل ومنصف للمياه بين الدول الثلاث .

- العمل على كسب الموقف التركي بالاتفاق على المحددات الأمنيـــة والسياســـية التي يمكن من خلالها خلق مناخ للتعاون الاقتصادي بين تركيا والعرب .
- السعى لحث تركيا على التخلي عن سياساتها الموالية للغرب ، وتبديـــد حالـــة القلق لديها وإعطاؤها الدور الطبيعي في المنطقة .

المراجع والهوامش :

(١) د. جلال عبد الله معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية - التركية - مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت آب/ ١٩٩٨ ص ٢١٣ .

(٢) صبرية أحمد لافي ، استثمار الموارد المائية السطحية في العراق وأثرها على الأمن الوطني (أطروحة دكتوراه / جامعة بغداد - كلية الآداب ١٩٩٦، ص ١٨٢ .

(٣) د. جلال عبد الله معوض - صناعة القرار ، مصدر سابق ص ٢١٢ .

(٤) على عبد الهادي سالم ، المجال الحيوي للاقتصاد التركي وآثاره وانعكاساته إقليميا مع التركيز على الانعكاسات الخاصة بالعراق ، أطروحة - دكتوراه - جامعة بغداد / كلية الإدارة والاقتصاد ١٩٩٧، ص ١٩٥ .

(٥) د. عبد السلام بغدادي ، التدخل الإسرائيلي في شمال العراق ، مجلة دراسات استراتيجية ، مركز الدراسات الدولية - جامعة بغداد - العدد الخامس ، بغداد ١٩٩٨ ، ص ١١٨ .

(٦) المصدر أعلاه ص ١٢١ .

(٧) طلال يونس الجليلي ، مجلس الأمن القومي التركي والقرار السياسي ، مجلة آفاق عربية ، العدد ٢١ شباط ١٩٩٩ ، ص ٣٥ .

(٨) المصدر أعلاه ، ص ٣٦ .

(٩) د. عبد الجبار عيد مصطفى ، سياسة تركيا الإقليمية وانعكاساتها على الأمن الوطني العراقي ، مجلة دراسات استراتيجية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد - العدد الخامس ، ١٩٩٨ ، ص ٣٣٧.

(١٠)د. وصال نجيب العزاوي ، أبعاد التعاون العسكري التركي الإسرائيلي ، دراسة في الدوافع والأهداف، مجلة دراسات استراتيجية ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ١٩٩٨ ص ٣٣٦ .

(١١)د. جلال عبد الله معوض ، صناعة القرار من تركيا - مصدر سابق ، ص ٢١٨ .

(١٢)د. عبد المنعم السيد علي ، رضا القريشي ، تطور العلاقات الاقتصادية الخليجية - التركية ومستقبلها ١٩٩١/٨٠ ، مجلة التعاون الصادرة عن الشؤون الإعلامية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية - العدد السادس والأربعون ١٩٩٣ ، ص ١٥١ .

(١٣)د. عبد المنعم السيد علي ، رضا القريشي ، تطور العلاقات الاقتصادية الخليجية التركية ، مصدر سابق ، ص ١٥٣ .

(١٤)د. بطرس لبكي ، العلاقات الاقتصادية العربية - التركية الراهنة - ندوة العلاقات العربية - التركية ، حوار مستقبلي - مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٥ ، ص ١٣٨ .

(١٥)د. بطرس لبكي ، العلاقات الاقتصادية العربية - التركية - المصدر أعلاه، ص ١٣٩ .

(١٦)د. محمود على الداود ، العوامل المؤثرة في علاقات العراق مع تركيا وإيران ، مجلة دراسات الشرق الأوسط العدد الخامس الجامعة المستنصرية ١٩٩٧ ، ص ٢٨٢ .

(١٧)د. عبد المنعم السيد على ، رضا القريشي ، تطورات العلاقات الاقتصادية الخليجية - مصدر سابق ، ص ١٥٤ .

(١٨)د. طارق المجذوب ، إشكالية المياه وآثارها في العلاقات التركية العربية ، ندوة العلاقات العربية التركية ، حوار مستقبلي - مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٥ ، ص ١٩١ .

(١٩)د. جلال عبد الله معوض ، صناعة القرار من تركيا / مصدر سابق ، ص ١٤١ .

(٢٠) Republic of Turkey, GAP, Master Plan, p. 14.

(٢١) أحمد عمر الراوي ، الانعكاسات المحتملة للسياسة المائية التركية على الزراعة العربية ، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي – الجامعة المستنصرية – بحث غير منشور ١٩٩٨ ، ص ٨ .

(٢٢) وزارة الرى ، الهيئة العامة لتشغيل السدود والخزانات – بيانات عن وارد نهرى دجلة والفرات – بيانات غير منشورة .

(٢٣) الجمهورية التركية ، وزارة الخارجية – قضايا المياه بين تركيا وسوريا والعراق – أنقرة ١٩٩٧ جدول (٥) ، ص ١٩ .

(٢٤) أحمد عمر الراوي ، مستقبل الزراعة في العراق في ظل متغير المياه فى مطلع القرن القادم ، نشرة أوراق عربية ، مركز دراسات وبحوث الوطن العربي – الجامعة المستنصرية ، العدد السابع ١٩٩٨ ، ص ٤٣ .

(٢٥) الجمهورية التركية ، وزارة الخارجية – قضايا المياه ، مصدر سابق ، ص ١٧ .

(٢٦) أحمد عمر الراوي ، مستقبل الزراعة في العراق ، مصدر سابق ، ص ٤٤ .

(٢٧) المركز العربي لدراسات المناطق الجافة والقاحلة – الاتفاقيات الدولية والإقليمية التي تنظم الاستفادة من الموارد المائية المشتركة – المؤتمر الوزاري لوزراء الزراعة والرى العرب – القاهرة ١٩٩٧ ، ص ١٠٣ .

(٢٨) د. جلال عبد الله معوض ، صناعة القرار في تركيا ، مصدر سابق ، ص ١٩٤ .

(٢٩) د. جلال عبد الله معوض ، تركيا والأمن القومي العربي ، السياسة المائية والأقليات ، مجلة المستقبل العربي العدد ١٦٠ ، ١٩٩٢ ، ص ٩٣ .